CD/PV. 863
25 January 2001

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والستين
بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الخميس ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الساعة ١٠/١٥

الرئيس: السيد كريستوفر وستدال (كندا)

(A) GE.01-60267

الرئيس (متحدثاً بالإنكليزية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٦٣ لمؤتمر نزع السلاح.

أود بـــادئ ذي بدء أن أرحب ترحيباً حاراً، بالنيابة عنا جميعاً، بضيفنا وزير خارجية باكستان، سعادة الســـيد إمـــام الحق، إن حضوره بيننا اليوم يدلل على التزام حكومته منذ وقت طويل بأهدافنا المشتركة والأهمية المستمرة التي تعلقها بالتأكيد على عمل المؤتمر.

إن وزير الخارجية يرد اسمه مدرجاً في قائمة المتحدثين لهذا اليوم، والتي يرد فيها أيضاً اسم ممثل لاتفيا. إذا كان هناك آخرون يودون إضافة أسمائهم إلى القائمة، فيرجى منهم إبلاغ الأمانة.

سأبدأ بهذه القائمة إذن. ويسعدني جداً أن أدعو وزير خارجية باكستان لإلقاء كلمته أمامنا.

الســـيد الحق (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): ربما كان عليّ أن أبدأ بالإعراب عن شكري لممـــثل لاتفيا الموقر لانضمامه إليّ هذا الصباح للتحدث إلى المؤتمر ولولاه لكنت صوتاً وحيداً مستوحشاً في هذا المحفل المهيب.

سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بتهنئتك على توليّك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. لقد تبوّأت هذا المنصب في وقـــت حـــافل بالـــتحديات. ونظـــراً لالتزام كندا بنـــزع السلاح وعدم انتشاره، ولخبرتك الخاصة ومهاراتك الدبلوماسية، فنحن على ثقة أن إدارتك ستُسهم إسهاماً قيماً في عمل المؤتمر.

ويعترف وفد باكستان أيضاً بما قدمه أسلافك من إسهامات قيّمة من أجل الوصول إلى اتفاق على برنامج عمـــل المؤتمر، وبوجه خاص الإسهامات التي قدمها ممثلان موقران من مجموعة الـ ٢١، السيد دمبري سفير الجزائر والسيد أموريم سفير البرازيل.

إن مؤتمر نزع السلاح إلى جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، هو محفل متعدد الأطراف لا غنى عنه، من أجل تعزيز وحفظ السلم والأمن الدوليين. وتتمثل الولاية الهامة المسندة إليه في العمل من أجل إزالة أخطر الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة النووية، وتخفيض التسلح وتحديده على الصعيد العالمي. والمساعي الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تُبذل خارج مؤتمر نزع السلاح لا تقيد ولا تحد، من الناحية القانونية أو السياسية، من ولاية المؤتمـــر باعتـــباره المحفل الوحيد للتفاوض بشأن نـــزع السلاح. وبهذه الصفة، والتزاماً منه بمبادئ ميثاق الأمم المـــتحدة المتعلقة بالمساواة في السيادة، يتوجب على مؤتمر نزع السلاح أن يستجيب للاحتياجات الأمنية لجميع الدول، الكبيرة منها والصغيرة على السواء. ويعني ذلك، من الناحية العملية، أن من حق جميع الدول والشعوب ألا تكون عرضة للتهديد بالعدوان أو التدمير أو الإبادة. إن تحقيق هذا الهدف العالمي هو التحدي الكبير الذي يتعين على المجتمع الدولي، وبوجه خاص هذه الهيئة المهيبة، أن يواجهه ببصيرة وشجاعة.

وتـــبدأ دورة المؤتمر هذه في فترة تمر فيها قيادة الدولة الرائدة في العالم بمرحلة انتقالية. وترحب باكستان بتولي الرئيس جورج و. بوش الرئاسة. ونشعر باطمئنان لأن الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع في حكومته قد عُهد بهـــا إلى شخصين يتمتعان بخبرات واسعة وقدرات معهودة. إن ما سيتخذانه من قرارات وإجراءات سيكون لـــه بالـــتأكيد آثار كبيرة في عملية الحد من التسلح ونزع السلاح، بما في ذلك في أعمال هذا المؤتمر. ومنذ ٣٠ سنة، توصـــلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقاً إلى استنتاج مفاده أن وزع وسائل الدفاع المضادة للقذائف التســـيارية ســـيؤدي إلى تقويض استقرار الردع الاستراتيجي المتبادل بينهما. وهذا الاستنتاج، الذي يتجلى في معـــاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، هو موضع شك حالياً، ويرجع ذلك جزئياً إلى التحسينات في قدرات وسائل الدفاع المضادة للقذائف التسيارية وانهيار العالم ذي القطبين. وتقتضي هذه المسألة دراسة متأنية، نظراً للآثار الكبيرة التي يرجح أن تترتب، لا على الاستقرار الاستراتيجي بين طرفي معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية فحسب، وإنما أيضاً على البلدان والمناطق الأخرى.

إن معظم البلدان، ومجتمع نزع السلاح الدولي، ما زالا غير مقتنعين بأن إلغاء أو تعديل معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ونشر شبكات دفاعية وطنية مضادة للقذائف هما الإجراءان المستصوبان لتعزيز الأمن الـــدولي أو الوطـــني. وإذا قررت دولة واحدة أو أكثر أن تقيم "دروعاً" ضد القذائف التسيارية لحماية أراضيها الوطنية أو أراضي دول محالفة لها أو موالية لها، يحتمل أن ترد دول أخرى على ذلك بتحسين "رماحها" أو الإضافة إليهـــا. إن وسائل الدفاع المضادة للقذائف، سواء منها وسائل الدفاع الوطني المضادة للقذائف أو وسائل الدفاع الميداني المضادة للقذائف، من شأنها إذن أن تزيد التوترات بين الدولتين العظميين وأن تعرض التوازن الاستراتيجي العـــالمي للخطر وتُعيد عقارب ساعة نزع السلاح إلى الوراء. إن بيئة أمنية يكون فيها البعض فقط في مأمن من التهديد النووي، بينما يواجه آخرون احتمال خطر متزايد، لن تسهم في الاستقرار العالمي.

إننا نرى إذن أنه قبل أن تُتخذ قرارات وإجراءات لا رجعة فيها، ربما كان من الأفضل أن تُعقد مناقشة مستفيضة وشاملة بشأن منطق وآثار نشر الشبكات الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية، على الصعيد الاستراتيجي والإقليمي على السواء.

سيدي الرئيس، إن الهواجس التي أُعرب عنها بشأن انتشار القذائف ينبغي أن تُقيَّم من منظور موضوعي وليس من منطلق تمييزي مفاده أن بعض الدول من حقها استحداث وحيازة ونشر واستخدام القذائف التسيارية والإنسيابية، بينما غيرها من الدول، بما فيها تلك المستهدَفة بهذه القذائف، يجب أن تُمنع بجميع الوسائل الممكنة من حيازتها.

هناك آلاف من القذائف البعيدة المدى والمتوسطة المدى والقصيرة المدى موزعة فعلاً من جانب الدولتين العظميـــين وحـــلفائهما. وحـــتى بعـــد التخفيضات المتوخى إجراؤها بموجب المعاهدة الثانية لتخفيض الأسلحة

الاستراتيجية ومعاهدة ثالثة قد يتم إبرامها بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، ستُبقي كل من الدولتين النوويتين العظميين على حوالي ٢ ٥٠٠ رأس حربي يمكن إطلاقها بواسطة نُظم إيصال جوية وأرضية وبحرية. ويشمل ذلك أسلحة نووية مركبة على قذائف، تبقى في حالة تأهب عالية، مما يشكل تهديداً كبيراً بحدوث كارثة نووية. وعليه، ينبغي أن تكون الأولوية الأولى هي التصدي لهذا الخطر. وربما كانت أفضل وسيلة لذلك هي القيام أولاً بإلغاء حالة تأهب هذه الأسلحة وإبطال مفعولها، ثم المضي بعد ذلك إلى إجراء تخفيضات تدريجية أكثر عمقاً وصولاً إلى إزالة الأسلحة النووية تماماً، على نحو ما اتفقت عليه الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في المؤتمر الاستعراضي الأخير للدول الأطراف في هذه المعاهدة.

ويلزمنا، ثانياً، معالجة الأسباب الأساسية لحيازة القذائف في أنحاء أخرى من العالم. فاستحداث القذائف إقليمياً هو إلى حد كبير عملية فعل ورد فعل في بيئة أمنية مشحونة أصلاً. ومن ثم، ربما تقتضي كل حالة إقليمية اتباع نهج متميز في معالجة الهواجس الأمنية للدول المعنية. وفي بعض الحالات، ولا سيما في البلدان التي لا تتاح لها إمكانية الحصول على طائرات عسكرية متقدمة وباهظة التكلفة، ربما كان للقذائف دور حيوي في استراتيجيتها الدفاعية.

وثالثاً، فإن إدخال منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية في المعادلة العسكرية، على الصعيد العالمي أو الإقليمي، يحتمل أن يؤدي في حد ذاته إلى التعجيل بخطى التحسين النوعي والوزع الكمي للقذائف "الهجومية". وبالتالي، فإن هذا "الحل" الظاهر لمشكلة انتشار القذائف ربما يؤدي واقعياً إلى تفاقم المشكلة.

إن المحافل المقيَّدة، ذات جداول الأعمال وحيدة البعد، مثل نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، التي تعمل على أساس انتقائي، وبالتالي تتبع نهجاً تمييزياً، لا يرجَّح أن تنجح في الوصول إلى حلول شاملة ومستديمة للمخاطر التي يطرحها الدور المتزايد للقذائف في استراتيجيات الدفاع الوطني للدولتين العظميين وغيرهما. ولا يمكن لهذا المحفل أيضاً أن يتناول قضية حيازة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ووزعها. ومن رأينا بالتالي أن مؤتمر نزع السلاح هو محفل ملائم للنظر في التشعبات المتعددة الأوجه لمسألة منظومات القذائف والقذائف المضادة للقذائف من أجل الاستقرار والأمن الدوليين والإقليميين.

إن الأطراف في معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ ملتزمة باستخدام الفضاء الخارجي بما يعود بالنفع على جميع الشعوب، بصرف النظر عن درجة تطورها الاقتصادي أو العلمي. وأُعلن الفضاء الخارجي مجالاً للبشرية جمعاء. واليوم، يُخشى على نحو متزايد ومشروع من احتمال زيادة تسليح الفضاء الخارجي من خلال انتشار وسائل الاستخبارات والاتصالات. وكما بات ثمة احتمال حقيقي أن يتم وزع منظومات أسلحة دفاعية وهجومية قائمة في الفضاء فعلاً. ومن ثم، أصبح يتحتم أن يتفاوض مؤتمر نزع السلاح على صكوك قانونية وسياسية ضد تسليح الفضاء الخارجي.

سـيدي الرئيس، إن وفدي يستمد التشجيع من جهودك المخلصة والحثيثة في سبيل إيجاد توافق في الآراء على برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح. إن باكستان ما برحت تتبِّع نهجاً بناءً ومرناً فيما يتعلق بهذه المسألة. ونأمل أن يستطيع المؤتمر الاتفاق على برنامج عمل هذه السنة.

وترحب باكستان بما بدأ يظهر من توافق في الآراء على أن يشكل مؤتمر نزع السلاح أربع لجان مخصصة لتناول مسائل نزع السلاح النووي، والمواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية. ونحن على ثقة بأن الخلافات فيما يتعلق بالصيغة المحددة لولايات بعض من هذه اللجان ستسوّى قريباً.

وأود أن أؤكد من جديد أن باكستان تبقى ملتزمة بالمفاوضات المتعلقة بمعاهدة بشأن المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. وسنسعى إلى معالجة بعض القضايا المتعلقة بعدم تكافؤ مخزونات الأسلحة، وإلى تسويتها في تلك المفاوضات. وأود أن أضيف أن التطورات في البيئة الأمنية في جنوب آسيا سيكون لها تأثير مباشر على موقفنا إزاء هذه المعاهدة وعناصرها المختلفة.

لقد وصفت منطقة جنوب آسيا بأنها "أخطر مكان في العالم". وتتمنى باكستان أن تتخلص المنطقة من هذه التسمية المشؤومة. ولكن لا يمكننا أن نفعل ذلك وحدنا. إن منطقة جنوب آسيا يمكن أن تصبح منطقة سلام وتقدم من خلال تعهد كل من الهند وباكستان بحل قضية جامو وكشمير، هذه القضية التي تكمن في قلب المشاكل القائمة بين البلدين، من خلال مفاوضات سلمية تقوم على مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لقد خاضت الهند وباكستان في الماضي حرب بشأن هذه القضية. ونرى أنه، في سياق الواقع الراهن من الجوهري اتخاذ خطوات في سبيل إزالة جوانب التوتر بشأن كشمير والشروع في إجراءات لإيجاد حل عادل وسلمي لهذا النزاع.

لقد بذلت باكستان جهوداً متواصلة من أجل تحقيق هذا الهدف. وعرض رئيس باكستان استئناف الحوار مع الهند في أي وقت وعلى أي مستوى وفي أي مكان. وفي كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٠، أعلنت باكستان أنها ستمارس من جانب واحد أقصى قدر من ضبط النفس على طول خط الرقابة في جامو وكشمير. وهناك اليوم مزيد من الهدوء على طول هذا الخط. وتعترف الهند أيضاً بذلك. كما سحبت باكستان من جانب واحد قوات كبيرة من المواقع الأمامية على طول خط الرقابة.

إن إعلان الهند وقف عملياتها العسكرية ضد المناضلين الكشميريين في سبيل الحرية لن يكون هادفاً إلا إذا كان مقترناً بحوار هادف من أجل تسوية قضية جامو وكشمير سلمياً، وإنهاء القمع والعنف ضد الشعب الكشميري، وتخفيض القوات الهندية في كشمير المحتلة من جانب الهند، والإفراج عن جميع المعتقلين، واحترام الحقوق الأساسية للشعب الكشميري.

وفي حين واصلت الهند للأسف الامتناع عن الحوار مع باكستان وسعت إلى فرض شروط مسبقة لا يمكن قبولها لاستئناف الحوار، سعت باكستان إلى إيجاد سبل ووسائل لإجراء حوار. وفي البيان الذي أصدرناه في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وأعلنا فيه أننا نلتزم بأقصى قدر من ضبط النفس على خط الرقابة، اقترحنا أيضاً أن يسمح لأعضاء اللجنة التنفيذية لمؤتمر الحريات لجميع الأطراف، ممثل شعب كشمير، السفر إلى باكستان للتحضير لحوار ثلاثي. واقترحنا أيضاً على الهند أن تقوم بمشاورات مماثلة مع اللجنة التنفيذية لمؤتمر الحريات لجميع الأطراف. ونعتقد أن إجراء مؤتمر الحريات لجميع الأطراف محادثات مع باكستان والهند سيساعد على البدء في إجراءات من أجل تسوية نهائية لقضية جامو وكشمير. لقد رحب شعب كشمير بهذا الاقتراح وعينت رئاسة مؤتمر الحريات لجميع الأطراف وفداً من خمسة أعضاء لزيارة باكستان. وللأسف، عطلت الهند هذه الإجراءات بمحاولتها تقرير عضوية الوفد الكشميري من خلال حيلة رفض إصدارها وثائق السفر لبعض الزعماء الكشميريين.

وتأمل باكستان بأن تراجع حكومة الهند نهجها هذا وتسمح للوفد الذي عينه مؤتمر الحريات لجميع الأطراف بزيارة باكستان وأن توافق بسرعة على استئناف الحوار مع باكستان بشأن كشمير. ولن يستطيع شعب كشمير التنفس في مناخ سلمي وتقرير مستقبله وفقاً لتطلعاته الخاصة إلا من خلال عملية سلام تتسم بالمصداقية والتقليل الحقيقي للقمع من جانب قوات الأمن الهندية في كشمير التي تحتلها الهند. ونخشى أن تضيع هذه الفرصة أيضاً، ما لم تُنتهز بسرعة، بسبب نهج الهند وموقفها.

وإلى جانب العمل العاجل اللازم لتلافي الصراع على كشمير ولتحقيق حل سلمي لهذا النزاع الذي طال أمده، من الأساسي اتخاذ خطوات لوقف التسلح النووي والتقليدي في جنوب آسيا. وبدلا من ثالوث قوات نووية، تريد باكستان ثالوث سلام وأمن وتقدم. وتحقيقاً لهذه الغاية، نقترح، أولاً، استئناف المحادثات الرفيعة المستوى بين الهند وباكستان لمناقشة النزاع بشأن جامو وكشمير، الذي يمثل المشكلة الأساسية بين البلدين، وكذلك النزاعات والخلافات الأخرى التي لم يتم الفصل فيها بعد؛ وثانياً، وضع نظام للتقييد الاستراتيجي، يشمل تدابير لتقييد التسلح النووي والتوازن في الأسلحة التقليدية؛ وثالثاً، التفاعل على مستوى رفيع لتعزيز التجارة، ووضع ترتيبات للمرور العابر (الترانزيت)، والتعاون الإنمائي، وتوليد الاستثمارات.

ولن أتناول في هذا المحفل سوى نظام التقييد الاستراتيجي على نحو ما نتصوره.

قبل قيام الهند بتجاربها النووية في عام ١٩٩٨، كانت باكستان مستعدة للعيش مع ما يسمى بـ"الردع الوجودي". وفي منطقتنا التي باتت مسلحة نووياً، ترى باكستان أن من الأفضل الحفاظ على ردع متبادل عند أدنى مستوى ممكن. إن باكستان لن تشرع في سباق تسلح مع الهند. ولكن إذا استمرت الهند في صعود السُلَّم النووي، فقد تضطر باكستان إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ على مصداقية ردعها. ونحن على استعداد لأن نناقش بعبارات محددة تماماً شروطنا المتعلقة بحد أدنى من الردع النووي المقنِع، إذا كانت الهند مستعدة للقيام

بذلـــك. بيد أنه إذا كان مبدأ التسلح النووي الهندي، الذي تناولته وسائل الإعلام على نطاق واسع، يعطي أية دلالة على اتجاه لبرنامج الهند وطموحاتها في المجال النووي مستقبلاً، فإن ذلك ينبغي أن يكون موضع قلق بالغ لدى المجتمع الدولي، كما هو بالنسبة لنا. لقد ادعت الهند أن مبدأ التسلح النووي هو وثيقة غير رسمية. إلا أنها لم تتنصل من أهدافها وخططها الطموحة المتعلقة بإنشاء ثالوث منظومات الإيصال الأرضية والجوية والبحرية، الأمر الذي قد ينطوي على حيازة عدة مئات من الرؤوس النووية.

إن باكستان مستعدة لإبرام اتفاقات متبادلة مع الهند لتقييد الأسلحة النووية والقذائف. ويمكن أن يشمل ذلـــك اتفاقـــات تتعلق أولاً بعدم وزع قذائف تسيارية؛ وثانياً بعدم تسليح منظومات إطلاق قذائف نووية قابلة للتشغيل؛ وثالثاً، التفاهم رسمياً على تقديم إخطار مسبق وواف باختبارات طيران القذائف؛ ورابعاً، إعلان وقف مؤقـــت لاستحداث منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية أو حيازتها أو وزعها، نظراً إلى أنها يمكن أن تحدث خللاً فيما هو معروف بأنه الحد الأدنى للردع المقنع.

إن هذه التدابير لضبط النفس في مجال التسلح النووي ستكون أكثر فاعلية بكثير في منع الاستخدام المحتمل للأســـلحة الـــنووية من مجرد إعلان دولة ما أنها لن تكون هي الأولى في استخدامها، حيث يستخدم جارنا هذا الإعلان لتبرير حيازته ترسانة نووية أكبر بحجة أنها ستكون لازمة لتطوير القدرة على رد الضربة.

إن إبـــرام اتفاقات بين الهند وباكستان في مجال ضبط النفس في التسلح النووي يمكن أن تكون مصحوبة بتدابير سياسية وتقنية لبناء الثقة. ويمكن توخي وضع تدابير ثنائية لإضفاء مصداقية على تدابير ضبط النفس المتبادل في مجال التسلح النووي ولتثبيت هذه التدابير وذلك بطرق منها وضع آليات رصد يتفق عليها. وهذه التدابير ينبغي أن تشمل أيضاً قيام كل بلد بزيادة فاعلية أنظمة القيادة والتحكم لديه. ويمكن أن يقيم كلا البلدين اتصالات على مـــدار الساعة بين سلطات محددة تحقيقاً لاستقرار الأزمات وإدارتها ومنعاً لأي سوء فهم فيما يتعلق بالموجودات الاستراتيجية.

إن ضـــبط النفس المتبادل بين الهند وباكستان في مجال التسلح النووي سوف يتعين أن يكون قائماً على توازن في القوى والقدرات التقليدية للبلدين. ومن البديهي أن أي خلل في القدرات التقليدية سيؤدي إلى زعزعة الاســـتقرار. إن زيادة ميزانية الدفاع في الهند بنسبة ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ تعادل وحدها ميزانية الدفاع في باكستان بكاملها. وتحاول الهند تبرير نفقاتها الدفاعية الهائلة بالإشارة إلى حدودها الطويلة. ولكن الواقع هو أن جميـــع الموجودات العسكرية الهندية تقريباً منشورة ضد باكستان. وإذا واصلت الهند تكديس أسلحتها التقليدية، ستكون باكستان مضطرة إلى إعادة النظر في خططها الدفاعية للتقليل فعلياً من الخطر المتزايد الذي يهدد بنشوب نزاع تقليدي.

إن قيام الهند ببناء ترسانة أسلحة تقليدية لا يساعد على حفظ السلام في جنوب آسيا والمحيط الهندي. بل سيؤدي ذلك إلى تهديده. وإن البرنامج النووي الطموح المقترن ببناء ترسانة أسلحة تقليدية واسعة لا يدل إلا على سياسة تسعى إلى الهيمنة الإقليمية، وذلك من شأنه إثارة القلق وردود الأفعال في المنطقة بأسرها.

إن الحد من الأسلحة التقليدية هو إذاً أساسي لحفظ استقرار الردع النووي في جنوب آسيا ولتخفيض نفقات الدفاع الباهظة. لقد قدمت باكستان مقترحات محددة لبلوغ هذه الأهداف، شملت الاتفاق المتبادل على نسبة من القوات بين الهند وباكستان، وتدابير لزيادة الثقة المتبادلة وإزالة التهديد بهجوم مفاجئ وضربات وقائية من جانب أي من البلدين. إن هذه المقترحات وغيرها من المقترحات التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي ينبغي أن تنظر فيها الهند وباكستان في محادثات ثنائية وآليات متعددة الأطراف بتعين إنشاؤها من أجل وضع الترتيب الأمني الجديد لمنطقة جنوب آسيا.

سيدي الرئيس، إن الأعمدة الثلاثة للسلام والأمن والتقدم في جنوب آسيا، التي سبق أن أشرت إليها، وهي: الحوار على مستوى رفيع لحل مشكلة جامو وكشمير وغيرها من النزاعات التي ما زالت قائمة وآلية لتحقيق تعاون تجاري واقتصادي، ونظام استراتيجي لتقييد التسلح، هي عناصر مكملة ومدعمة ومعززة ومقوية لبعضها البعض.

إننا نستطيع بالفعل، وينبغي لنا، من خلال جهود مخلصة ومتواصلة، إيجاد الأوضاع اللازمة لتحقيق سلام مستديم ورخاء لسكان جنوب آسيا البالغ عددهم ١ ٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ نسمة.

الرئيس (متحدثاً بالإنكليزية): أشكر وزير الخارجية السيد الحق على بيانه الشامل والهام وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ، وأتوجَّه الآن إلى الممثل الموقر للبلد المشترك الجديد، لاتفيا، المستشار يانسونس، الكلمة لك.

السيد يانسونس (لاتفيا) (الكلمة بالإنكليزية): أود بالنيابة عن وفدي أن أعرب عن تقديرنا للقرار بمنح مركز المراقب للوفد اللاتفي لدى مؤتمر نزع السلاح، حيث هذه هي المرة الأولى التي يشترك فيها وفدي في هذا المحفل الهام.

سيدي الرئيس، إن لاتفيا تشاطر المجتمع الدولي هواجسه وتوقعاته فيما يتعلق بالسلم والاستقرار الدوليين. ونحن مستعدون لتحمل نصيبنا من المسؤولية في هذا المسعى. إن لاتفيا تعتبر أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المتعدد الأطراف الرئيسي في العالم للتفاوض بشأن نزع السلاح وآلية حيوية للتحرك قدماً في مجال تحديد الأسلحة ونزعها على أساس متعدد الأطراف.

وبالرغم من بعض المصاعب خلال السنوات الأخيرة، يمكن للمؤتمر أن يفخر بكثير مما حققه في الماضي من إنجازات بارزة. ومن بينها، أود أن أشير إلى الاتفاقات المتعددة الأطراف الرئيسية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، التي تفاوض عليها المؤتمر والتي تعتبر لاتفيا دولة طرفاً فيها، والتي تشمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. لقد وقعت لاتفيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وهي تعتزم التصديق عليها هذا العام. وتشترك لاتفيا أيضاً على نحو نشط في مؤتمرات استعراض الصكوك المتعددة الأطراف الحالية للحد من التسلح ونزع السلاح. وهذا يدلل على التزام لاتفيا بالإسهام في تنفيذ الاتفاقات المشار إليها أعلاه على الصعيد العالمي والعمل من أجل عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل.

وختاماً، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن أملي في أن يحقق المؤتمر خلال هذه الدورة تقدماً حاسماً للخروج من المأزق الذي استمر طوال السنوات الأخيرة، وأؤكد لك أن وفد لاتفيا سيشارك مشاركة نشطة في أعمال المؤتمر.

الرئيس (متحدثاً بالإنكليزية):وبذلك تختتم قائمة المتحدثين لليوم. الهند تريد الكلمة. السفير السيد سود، الكلمة لك.

السيد سود (الهند) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود، إذ أتولى الكلمة لأول مرة خلال هذه الدورة في ظل رئاستك، أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب لك عن سعادتنا لرؤيتك في مركز الرئاسة. ونحن نعلم أنك تجلب معك وأنت تتولى هذه المسؤولية خبرة واسعة وتفانياً كبيرا، وأود أيضاً أن أؤكد لك تعاوننا الكامل معك في نهوضك بمسؤولياتك في هذه المرحلة بالذات. لقد طلبت الكلمة مع بعض التردد، حيث هذه هي المرة الأولى التي أتولى فيها الكلمة خلال هذه الدورة، ولكن أرى أن علي القيام بذلك كيما أعرض بعض الوقائع التي أشعر أنها ربما لم تعرض علي عرضاً وافياً في البيان الذي أدلى به وزير خارجية باكستان الموقر.

إن الملاحظة الأولى التي أود إبداءها هي أن الهند كانت وما زالت هي المبادِرَة بالحوار مع باكستان. فإن اتفاق سيملا وعملية الحوار المركب، اللذين اتفقا عليهما منذ بضع سنوات، يلزمان البلدين بالحوار، وكان لي شرف الاشتراك في البدء في عملية الحوار المركب. وفي هذا السياق، قام رئيس وزراء الهند في عام ١٩٩٩ بالمبادرة الجريئة المتمثلة في رحلة الحافلة من دلهي إلى لاهور، التي أدت إلى التوقيع على إعلان لاهور، الذي يحيط علماً به أعضاء المؤتمر بالتأكيد، وكذلك على مذكرة التفاهم ذات النقاط الثمان بين وزيري الخارجية آنذاك. ومرة أخرى، كان لي الشرف في أن اشترك في الفريق التحضيري الذي تفاوض على كل من مذكرة التفاهم وإعلان لاهور. ومن المؤسف أن الحافلة التي كانت متوجهة إلى لاهور قد خُطفت إلى كارغيل.

وأعتقد أن من المهم أن نقبل حقيقة أساسية واحدة، ألا وهي أن الحوار يقتضي بناء الثقة، والثقة لا تبنى بـــالدخول في حوار في الشتاء وارتكاب عدوان في الربيع. وهي لا تبنى برعاية الإرهاب عبر الحدود. والأهم من ذلك، فهي لا تبنى بالسعي إلى تغيير الوضع الراهن بالوسائل العسكرية، علناً أو في الخفاء.

ونحـــن في الهند ندرك حقيقة أساسية واحدة، ألا وهي أن علينا أن نقبل الجغرافيا كما هي. نحن جيران لباكستان، وندرك أيضاً تمام الإدراك كثيراً من المشاكل التي أوجدها العنف في مجتمع باكستان. ولا تفلت الهند من آثار هذا العنف، وهي: أن ثمن بندقية من طراز AK47 هو اليوم أرخص في باكستان من ثمن كيس دقيق، أو أنه ربمـــا يوجـــد أكـــثر من ٨ أو ٩ ملايين بندقية كَلاشنيكوف غير مرخص بها في باكستان، أو أن عدد المدارس الإسلامية ارتفع في الـ ٢٥ سنة الأخيرة من ٩٠٠ مدرسة إلى أكثر من ٠٠٠ ١٢ مدرسة.

إن هذه الأرقام تسبب قلقاً لنا، ولهذا السبب فإن قبول الكثير منها له آثار علينا، إننا لم نغلق الباب أمام الحوار مع باكستان، ولكننا قلنا إنه يتعين على باكستان أن تثبت بفعالية أكبر التزامها بإجراء حوار أكثر إثمارا من الماضـــي. ونحن ما زلنا ملتزمين بتحقيق السلام في المنطقة. إن الإعلان الذي أدلى به رئيس وزراء الهند في تشرين الثاني/نوفمبر بأن القوات الهندية لن تبادر بعمليات حربية ضد الإرهابيين خلال شهر رمضان الحرام، كان هدفه تحديـــداً إيجـــاد مناخ مواتٍ لإجراء حوار. وقد جدد هذا التوجيه الخاص مرتين، واحدة في نهاية كانون الأول/ديسمبر، والمرة الأخيرة في ٢٣ كانون الثاني/يناير. هذه محاولة لإيجاد الأوضاع اللازمة لاستئناف حوار ما.

ومـــن المؤســـف أنه، بالرغم من تمديد وقف إطلاق النار مرتين، فإن أفعال الإرهاب والعنف ما زالت مستمرة. ونحن ندرك أنه حدث تناقص في العمليات على طول خط الرقابة، على نحو ما أشار إليه وزير خارجية باكســـتان. ومـــع ذلـــك، فنحن في حاجة إلى إشارات أكثر إيجابية، وينبغي وقف تشجيع الإرهاب عبر الحدود والتحريض عليه إذا ما أريد إيجاد أوضاع مواتية للحوار. وعندما أعلن وزير خارجية الهند تمديد وقف إطلاق النار في ٢٣ كانون الثاني/يناير قال إنه "ينبغي وقف هذه الأفعال، وينبغي لباكستان كبح أنشطة المنظمات الإرهابية من أجل إيجاد بيئة مواتية لاستئناف عملية الحوار المركب بين البلدين".

الرئيس (متحدثاً بالإنكليزية): شكراً لك، أيها السفير السيد سود، وشكراً لك على الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئيس. هل هناك متحدثون آخرون يريدون أخذ الكلمة؟ أرى ممثل باكستان السفير السيد أكرم، الكلمة لك.

السيد أكرم (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن انتهز هذه الفرصة، مرة أخـــرى، لأهنئك بالأصالة عن نفسي على توليك رئاسة المؤتمر في هذه المرحلة الحاسمة من عملنا، وأنا على يقين أنك ستنقل إلينا حماسك وتفاؤلك، بل وربما نفاجئ أنفسنا بالنجاح في اعتماد برنامج عمل هذا العام. وما زال

لديّ أمل في ذلك، وسنحاول المساعدة بقدر الإمكان على تحقيق هذا الهدف. وأود أيضاً، يا سيدي الرئيس، أن أعرب عن ترحيبي الحار بجميع زملائي الجدد، من إندونيسيا وسري لانكا، وأخيراً وليس آخراً، بزميلي الموقر من الهند، وهو صديق قديم لي وعزيز علي. ومن ثم يؤسفني أيضاً أن أكون مضطراً لتناول الكلمة في هذا الوقت للرد على بعض النقاط التي أثارها في البيان الذي أدلى به تواً رداً على بيان وزير خارجيتنا، وللتحفظ على بعضها.

سيدي الرئيس، إن الحوار بين بلدين ليس فضلاً يمنحه أحد الطرفين للآخر. فالحوار هو عملية لمصلحة الطرفين المعنيين، وبالتأكيد، إذا كانت الهند تريد السلام مع باكستان، فيتعين عليها أن تتكلم مع باكستان، بصرف النظر عن أحكامها التقييمية. نحن أيضاً لدينا أحكامنا التقييمية، إن حافلة السلام خطفت كثيراً من نيودلهي إلى أماكن مختلفة، في عام ١٩٧١، وفي عام ١٩٨٥ عندما احتلت القوات الهندية سياشين وهي ما زالت تحتلها؛ ومرة أخرى، في مناسبتين أخريين، عندما أغارت القوات الهندية على أماكن على طول خط الرقابة و لم تنسحب منها.

ولذلك أعتقد أنه يمكننا جميعاً أن نعود إلى الوراء في برصيد ذاكرتنا وأن نسوق أسباباً تبرر لماذا لا ينبغي لنا أن نتحدث مع بعضنا البعض. ولكن واقع الأمر هو أن هناك نزاعاً ساخناً في كشمير بين القوات الهندية والشعب الكشميري، وأن شعب باكستان يتعاطف فعلاً مع كفاح شعب كشمير العادل من أجل تقرير المصير، ويؤيده سياسياً ودبلوماسياً، وسيستمر في ذلك.

إن النزاع في كشمير يمكن وقفه بسهولة بالغة، إذا سحبت الهند جيش الاحتلال القوي في كشمير البالغ عدده ٧٠٠ ٠٠٠ شخص. إن العنف في كشمير هو نتيجة لقمع شعب كشمير. ولا يمكن قمع الناس وقتل أبنائهم وبناتهم، واغتصاب زوجاتهم، ثم القول بعد ذلك إنهم يلجأون إلى الإرهاب. إن لهم كل الحق في الكفاح دفاعاً عن أنفسهم وعن حريتهم، وهذا ما يفعلونه. إنه كفاح عادل، ولا يمكن اتهام باكستان بارتكاب أي فعل من أفعال المراوغة بإبداء تأييدها لهذا الكفاح العادل للشعب الكشميري.

لقد تكلم زميلي عن وقف إطلاق النار الذي أعلنته الحكومة الهندية. وتفيد تقاريرنا، أن ذلك هو أقرب إلى الإعلان منه إلى وقف لإطلاق النار، حيث ما زالت هناك قوات تحاصر مدينة سريناغار وغيرها من مدن كشمير المحتلة، وتفيد تقارير وردت الأمس أنه نفذت عمليات حصار عديدة جرى فيها جمع مواطنين كشميريين أبرياء والزج بهم في السجون، ومات العديد منهم في الأسبوع الماضي. إذن أين وقف إطلاق النار هذا، وأين ضبط النفس الذي أعلن في شهر رمضان الحرام؟ إن كل شهر هو شهر حرام بالنسبة لمسلمي كشمير، ولكن قمعهم يستمر كل يوم وكل أسبوع وكل شهر.

لقد تكلم زميلي الموقر عن الهواجس ذات الصلة بالمجتمع الباكستاني في الهند. وأشكره على هذا الاهتمام، ولكنني أود أن أقول لـــه إننا نحن أيضاً قلقون للغاية بسبب ما يحدث في المجتمع الهندي. نحن قلقون لأن هناك ١٧ حركة تمرد تدور على طول أراضي الهند وعرضها، ويتدخل فيها الجيش الهندي بالقمع بوسائل عنيفة، وهذا العنف له آثار، لا على باكستان وحدها، ولكن على كل واحد من جيران الهند الآخرين.

ونحن أيضاً قلقون فعلاً إزاء تزايد الأصولية في الهند، حيث ترعى الحزب الحاكم جماعة فاشية تسمى VHP، وهو مـــتفرع عنها. وهذه الجماعة مسؤولة عن تدمير جامع بابري وعن قتل ما زيد عن ٠٠٠ ٣ مسلم في جميع أنحاء الهند، ويُشَبِّه زعماؤها أنفسهم بالفاشيين وهم من كبار المعجبين بهتلر، ومع ذلك فهم ما زالوا طلقاء، بل ويملون إرادتهـــم عـــلى الحكومـــة الهندية. هناك قلق بشأن الأصولية والتطرف، ولكن في نيودلهي، تتولى الأصولية زمام السلطة. فنحن في باكستان نشعر أيضاً بالقلق إزاء اتجاه المجتمع الهندي، ولا سيما إذا مضت هذه الأحزاب المتطرفة قدماً ببناء المعبد الهندوسي على موقع جامع بابري المدمَّر، وحينئذ ستندلع النيران. وإذا حدث ذلك، فسيبدو ما حدث في البوسنة كالنزهة بالمقارنة معه.

ولكـــن إذا كانت هناك هواجس في الهند بشأن باكستان، وهواجس في باكستان بشأن الهند، أليس من الأفضل أن يتكلم البلدان مع بعضهما؟ إننا نعتقد ذلك. والعالم يعتقد ذلك. ولكن الهند تواصل التعويق وتفرض شروطاً مسبقة لاستئناف الحوار. ونحن نحث الهند على إعادة النظر في موقفها. ونحثها على أن تتخذ موقفاً رشيداً وألا تنزلق في مزلق الحماقة والعجرفة.

الرئيس (متحدثاً بالإنكليزية): أشكر السفير السيد أكرم علي بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. هل هناك آخرون يريدون الكلمة الآن؟

أود أن أدعوكـــم إلى البت في طلبات قدمتها أربع دول، هي بنما وجمهورية مولدوفا وغانا ومدغشقر، للاشـــتراك كمراقبة في عمل المؤتمر خلال هذه الدورة، دون أن تكونوا قد نظرتم في هذه الطلبات أولاً في جلسة عامة غير رسمية. وترد هذه الطلبات في الوثيقة CD/WP.515، المعروضة عليكم.

هل أعتبر أن المؤتمر قد قرر دعوة بنما وجمهورية مولدوفا وغانا ومدغشقر للاشتراك في عملنا وفقاً للنظام الداخلي.

وقد تقرر ذلك.

وما لم يكن هناك متحدثون آخرون يريدون الكلمة، سأختتم عملنا لليوم بعد أن أدلي بإشارة واحدة فقط فـــيما يتعلق بوضع الاجتماع يوم الثلاثاء القادم. لقد طلبت من جميع الوفود في ملاحظاتي الافتتاحية في الجلسة العامة التي عقدت في وقت سابق من هذا الأسبوع وفي بعض الاجتماعات التي عقدت بعدها، أن تعمل فوراً كيما يكون العمل في المؤتمر مفيداً، بالرغم من افتقارنا إلى برنامج عمل متفق عليه، وقد قلت ذلك بعبارات ولهجة ربما رآها بعض الوفود آمرة أكثر مما ينبغي، وأعتذر على ذلك. وقد أعربت بوجه خاص عن قلقي لأن قوائم المتحدثين في الجلسات العامة كانت قصيرة للغاية. إن الوضع ما زال كذلك. ولا يوجد حتى الآن متحدثون في اجتماعنا يوم الثلاثاء. وكما سمعتم، على ما أعتقد، في المشاورات الرئاسية التي عقدت بالأمس، طلبت من منسقي المجموعات تشجيع الوفود على تسجيل أسمائهم في قوائم المتحدثين. وأعتقد أن التبادل العام للآراء، وهو على أي حال سمة مشتركة لجميع المؤتمرات، سيكون مفيداً في إيجاد الزخم اللازم لعملنا، وأرى أن ذلك من شأنه أن يسهل الاتفاق على برنامج عمل.

ومهمـــا يكـــن الأمر، فسأقرر يوم الاثنين ظهراً ما إذا كان ينبغي لنا أن نعقد جلسة عامة يوم الثلاثاء. وسنعقد بالتأكيد جلسة عامة يوم الخميس القادم، ولكن فيما يتعلق بجلسة يوم الثلاثاء، فسأقرر ذلك يوم الاثنين ظهـــراً. ومن ثم فقد طلبت إلى منسقي المجموعات الاتصال بي يوم الاثنين صباحاً، وأود بالتالي أن أشجعكم على الاتصال بهم قبل ذلك الموعد.

ومـــا لم يكن هناك متحدثون آخرون يريدون الكلمة، سأختتم عملنا لليوم. لا أرى أحداً، وأعلن إذن اختتام الجلسة العامة ٨٦٣ لمؤتمر نزع السلاح.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠

- - - - -